

من أجل حقوق النساء الاقتصادية

نشرية نصف سنوية تصدر باللغات العربية والانجليزية والفرنسية - العدد الأول - نوفمبر / تشرين الثاني 2010



المشروع الإقليمي لتمكين المرأة اقتصادياً
ينفذ المشروع بدعم مالي من الحكومة الكندية
من خلال الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيديا)



الجمعية الفلسطينية
لصاحبات الأعمال



الصندوق الاردني الهاشمي
للتنمية البشرية



مجموعة الأبحاث والتدريب
حول قضايا التنمية - العمل



مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث

لبنان ، والاقتصاد ، والمرأة ...

يقدر عدد سكان لبنان حوالي 3.755.034 نسمة حسب تعداد سنة 2004، منهم 93.4 % لبنانيين و6.6 % مقيمين غير لبنانيين. ويبلغ عدد السكان تحت سن الـ15 نسبة 29 % في حين أن نسبة من تجاوزوا الـ65 سنة تبلغ 7%، مقابل 34 % و5 % سنة 1970. ومن أهم الخصائص الاجتماعية في لبنان هو تأخر سن الزواج بالنسبة إلى النساء والرجال على حد سواء، وقد برزت هذه الظاهرة ومازالت مستمرة حتى يومنا هذا.

الاقتصاد والرفاه الاقتصادي، غير مرئي وغير معترف به في السياسات الاقتصادية الوطنية.

من جهة أخرى، تمثل المرأة ما يقدر بـ28.7 % من إجمالي عدد العاطلين عن العمل، ويمكن أن نرجع ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها المرأة في تحقيق التوازن بين مسؤولياتها الأسرية ودورها كعنصر فاعل اقتصاديا، وهو ما يمنعه غالبا من البحث عن عمل خارج المنزل.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المرأة في لبنان تواجه عقبات عدة أمام مشاركتها في الحياة السياسية، فالقانون الانتخابي الحالي يعيق القوى السياسية غير التقليدية، بما في ذلك النساء رغم محاولتهن الدخول إلى الفضاء العام. وهذه الحقيقة هي نتيجة لنظام الأغلبية الذي يستبعد الأقليات ويسمح بسيطرة القوى التقليدية للتحكم بقوة النتائج.

كما أن الطائفية والولاءات العائلية تعد العقبات الرئيسية التي تعترض مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولاسيما في غياب تدابير الإنصاف مثل نظام الحصص (الكوتا). ففي الحكومة الحالية برئاسة سعد الحريري، تم تعيين وزراء من بينهم امرأتان واحدة تولت منصب وزير المالية وهي مرشحة تيار المستقبل.

مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي ...

(م.أ.ت.ع.ت) ومنذ عام 1999

يجب أن تفعل الشيء الذي كنت تعتقد أنك لا تستطيع أن تفعل

إليانور روزفلت

(م.أ.ت.ع.ت) هي منظمة غير حكومية مقرها في لبنان وتعمل على القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. وتركز عملها على النوع الاجتماعي والمواطنة الشاملة والمساواة بين الجنسين والحقوق الاقتصادية وكذلك القيادة والمشاركة.

وتكشف إحصائيات المسح الوطني الخاصة بالأحوال المعيشية للأسر لسنة 2004 أن مستوى النشاط الاقتصادي في نمو بالنسبة إلى كل المقيمين، وأن نزوة النشاط الاقتصادي للرجال والنساء تنحصر في الفئة العمرية 25-29 بنسبة 61.4 %. وتمثل النساء نسبة 11.2 % من قوة العمل كربات عمل أو عاملات للحساب الخاص و75.5 % كموظفات بدخل شهري. وتعمل النساء في المقام الأول في قطاع الخدمات وأساسا في الاقتصاد غير المهيكل أو غير الرسمي.

وعموما تتمتع المرأة اللبنانية بمستوى تعليمي أعلى من نظرائها الرجال رغم أنها تشغل مناصب أدنى مرتبة وأقل دخل عن العمل نفسه. وهذا يدل على شيء فإنه يدل على أن المرأة اللبنانية غير قادرة على الحصول على عمل دون المستوى التعليمي، في حين يتم توظيف الرجال دون التقيد بمعايير التوظيف المنفق حولها. ورغم أن نسبة النساء المشتغلات في قطاع التربية والتعليم تبلغ 68 %، فإن نسبة وجودهن في الإدارة العامة لوزارة التربية والتعليم العالي لا تتجاوز 25 % في الفئة الثالثة من موظفي الخدمة المدنية، ويغيب كليا عن الفئة الأولى والثانية.

وتصف التقاليد الاجتماعية، التي تحدد للرجل دور المعيل، عمل المرأة أو مساهمتها في الدخل العام بالتأنيبي وغير الضروري، أو مجرد «هواية» بالقياس إلى عمل الرجال وأدوارهم. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن المرأة اللبنانية تواجه استمرار التمييز بين الجنسين من حيث الراتب والتوظيف والترقية وامتيازات نهاية الخدمة، فضلا عن تزايد التفرقة المهنية. وعلاوة على ذلك، نادرا ما توفر المؤسسات محاضن للأطفال خلال ساعات العمل، وهو ما يعني أن المكاسب على مستوى الصحة والتعليم لم تترجم على مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة.

وكما هو الحال مع الإحصاءات الاقتصادية الوطنية في العديد من البلدان، لا تشمل الأرقام المتاحة عن المرأة العاملة عملها في القطاع غير الرسمي، مثل العمل المنزلي والمشاريع الصغيرة والأسواق غير الرسمية والتعاونيات والأنشطة التجارية المحلية التي تديرها العائلات، أو بعض القطاعات الزراعية. ولذلك يبقى الكثير من إسهامات المرأة اللبنانية في